

الجمهورية العراقية

وزارة الصحة



الدائرة / الوقاية الصحية وحماية البيئة

العدد /

٢٥٣٦٤/٤/١/٥

١٩٩١/٩/

٢٩

التاريخ

١٢ - ٥
٩١ ٩ ٢

الى / العميد العامه للكمارك - مكتب المدير العام

م / اخراج مواد غذائية

(٨٠)

تعديكم وزارتنا اطيب تحياتها ٠٠٠

اشارة لكتابكم سري ومستعجل ذي العدد ٢٦٩٢ في ١٩٩١/٩/١٢ ومرفقه كتابكم سري ومستعجل ذي العدد ٢٦٧٦ في ١٩٩١/٩/١١ والمتضمن توجيه السيد وزير الماليه وكالة بأطلاق شحنات المواد الغذائيه الى الاسواق دون فحصها في المختبرات المختصة والذي بموجبه تم منع فرفنا الصحيه من اداء اعمالها في سحب النماذج الغذائيه لفحصها نود ان نبين مايلي :-

٠١ ان الاجراءات المعمول بها في اخراج المواد الغذائيه المستورده وفقا لقانون الصحيه

العامه رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١ ونظام الاغذيه رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تتضمن مايلي :-

آ- قيام الجهات الصحيه بأجراء الكشف الموقعي على ارساليات المواد الغذائيه .

ب- سحب نماذج ممثله منها لاجراء الفحوصات عليها في المختبرات المختصة للتأكد

من صلاحيتها للاستهلاك البشري ((ماده ٢٦ من قانون الصحه العامه)) .

ج- لاتطلق الشاحنات الى الاسواق الا بعد التأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري ويمكن

لوزارتنا استثناء اخراج المواد الغذائيه من الكمارك على ان تخزن في مخازن اصوليه

وتحت اشراف الجهات الصحيه (ماده ٢٧ من قانون الصحه العامه) .

٠٢ سبق لديوان الرئاسه الموقر ان وجه بموجب كتابه المرقم ص/١١/١٩٤١٣ في ١٦ شوال ١٤٠٩

الموافق ١٩٨٩/٥/٢١ الموجه لوزارتكم والمعطاة نسخه منه لوزارتنا بمايلي :-

((عدم اخراج المواد الغذائيه المستورده من حوزة السلطات الكمركيه الا بعد تقديم

التعهدات والضمانات اللازمه بعدم عرضها في الاسواق حتى ظهور نتائج الفحوصات

المختبريه النوعيه والصحيه المرسله الى المختبرات المختصة (مختبرات معهد بحوث

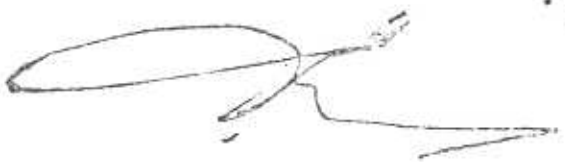
التغذيه والجهاز المركزي للتقييس والسيطره النوعيه ومنظمة الطاقه الذريه) على

ان تنجز المختبرات المذكوره الفحوصات المطلوبه خلال فترة لاتتجاوز السبعة ايام الا في

حالة وجود شك في النتائج الاوليه وما يتطلبه من اعاده الفحوصات للتأكد من سلامه

المواد الغذائية ((

- ٣٠ وبناءا على ما تقدم ولان اطلاق المواد الغذائية الى الاسواق دون التأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري يشكل مخاطر كبيرة خصوصا في هذا الظرف الذي يتعرض فيه القطر لحصار اقتصادي ظالم ونقص في الدواء والغذاء وتكالب الاعداء عليه مما قد يشجع الغش وارسال شحنات ملوثة بجراثيم مرضيه او سموم ذات تاثير آني او مستقبلي (تجميحي) مما قد يشكل تهديدا كبيرا لحياة الاف المواطنين .
- كما ان القطر يعاني حاليا من انتشار عدة اوبئه كالكوليرا والتيفويد والتهاب الكبد الفيروسي والتي يكون الغذاء الملوث في معظمها وسيلة من وسائل انتشارها .
- لذا نجد من الضروري ان يتم فحص جميع انواع الاغذية المستورده للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري من عدمه قبل اطلاقها الى الاسواق .
- ٤٠ راجين اعلامنا عن كميات ونوعيات واماكن تصريف المواد الغذائية التي تم اطلاقها دون فحص ليتسنى للجهات الصحيه المختصة متابعتها وسحب نماذج ممثله منها لفحصها للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري وتسهيل مهام عمل فرقنا الصحيه بالكشف على ارساليات المواد الغذائية وسحب النماذج الممثله منها لفحصها والتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري حفظا للصحه العامه واعتبار الموضوع من الامور العاجله جدا .
- مع واغر التقدير .



شوقي صبري مرقص
 الوكيل الاول وكاله
 ١٩٩١/٩/٢٨

نسخه منه الى /
 مكتب الوكيل
 مكتب المدير العام
 • للمتفضل بالاطلاع مع التقدير

معهد بحوث التغذيه / مع الاوليات

سحب النماذج الغذائية في المرحلة الحالية

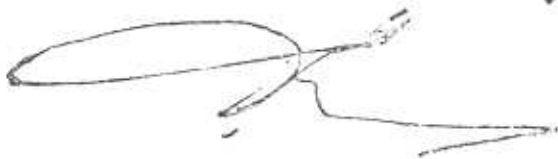
- ١) تقوم فرق الرقابة الصحية بالكشف الوقعي على الارشاليات لمعاينتها موقعيا وذلك لوصف الشحنة من ناحية الخزن ، التعبئة ، التعليم ، والتأشير والمعلومات الاخرى .
- ٢) تقوم فرق الرقابة الصحية بأجراء الفحوصات الحسية والفيزيائية ويتم الاتي :-
 - أ- في حالة فشل المواد الغذائية في الشاحنة لهذه الفحوص فترفض او تعاد لبلد المنشأ وحسب السياقات المعمول بها .
 - ب- في حالة كون الفحوص الحسية والفيزيائية في (٢) اعلاه طبيعياً يتم سحب نماذج منها للفحوص المختبرية .
- ٣) تكون الكميات المطلوب سحبها لغرض الفحص المختبري في مختبرات وزارة الصحة وفي الظروف الحالي وبناء على توجيهات السيد الوزير بهذا الخصوص بما يعادل كيلو غرام واحد او ليتر واحد لكل مادة غذائية .
- ٤) بالنسبة للنماذج الغذائية المفحوصه فلا يتم ارجاعها لاصحاب العلاقة كونها غير صالحه للاستهلاك البشري جراء تعرضها للتلوث في المختبرات .
- ٥) تكون الفترة الزمنية اللازمه لاجراء الفحوص المختبرية للمواد الغذائية هي ٤٨ ساعه لكافة المواد عدا اغذية وحليب الاطفال واللحوم ٧٢ ساعه في الحالات الاعتيادية .
اما في حالات الشك فيوهخذ الوقت اللازم للتأكد من الصلاحيه ولكافة المواد .

المواد الغذائية))

٠٣ • وبناءا على ما تقدم ولان اطلاق المواد الغذائية الى الاسواق دون التأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري يشكل مخاطر كبيرة خصوصا في هذا الطرف الذي يتعرض فيه القطر لحصار اقتصادي ظالم ونقص في الدواء والغذاء وتكالب الاعداء عليه مما قد يشجع الغش وارسال شحنات ملوثة بجراثيم مرضيه او سموم ذات تأثير آني او مستقبلي (تجميحي) مما قد يشكل تهديدا كبيرا لحياة الاف المواطنين *

كما ان الفطر يعاني حاليا من انتشار عدة اوبئه كالكوليرا والتيفويد والتهاب الكبد الفيروسي والتي يكون الغذاء الملوث في معظمها وسيلة من وسائل انتشارها • لذا نجد من الضروري ان يتم فحص جميع انواع الاغذية المستورده للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري من عدمه قبل اطلاقها الى الاسواق *

٠٤ • راجين اعلامنا عن كميات ونوعيات واماكن تصريف المواد الغذائية التي تم اطلاقها دون فحص ليتسنى للجهات الصحيه المختصة متابعتها وسحب نماذج ممثله منها لفحصها للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري وتسهيل مهام عمل فرقنا الصحيه بالكشف على ارساليات المواد الغذائية وسحب النماذج الممثله منها لفحصها والتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري حفظا للصحه العامه واعتبار الموضوع من الامور العاجله جدا • مع وافر التقدير *



شوقي صبري مرقص

الوكيل الاول وكاله

١٩٩١/٩/٢٨

نسخه منه الى /

مكتب الوكيل

• للتفضل بالاطلاع مع التقدير •

مكتب المدير العام

• محققه بحوث التغذيه / مع الاوليات